

تجربة حماس والحكومة العاشرة في إدارة الملف الأمني الداخلي

أحمد الحيلة⁷⁹

خاضت حركة المقاومة الإسلامية تجربة الحكم لأول مرة في تاريخها بتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، إثر فوزها في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير 2006، بنحو 56% من مقاعد المجلس التشريعي (74 مقعداً من أصل 132). عدت هذه التجربة بمثابة انعطاف تاريخية في مسار القضية الفلسطينية، عندما تقدم برنامج المقاومة المعارض لاتفاقات أوسلو، وتراجع برنامج التسوية السياسية، الطرف الأساس والأب الشرعي لتلك الاتفاقية، التي جرت في ظلها الانتخابات التشريعية.

لقد كان لفوز حركة حماس في الانتخابات انعكاسات واستحقاقات سياسية كبيرة على الصعيد الداخلي والخارجي؛ فهذا الفوز مثّل في نظر البعض انقلاباً ديمقراطياً على الموروث السياسي الذي عملت العديد من الأطراف المحلية والعربية والدولية على صياغته، وصناعته عبر عشرات السنين، على النحو الذي سبق صعود حركة حماس إلى قمة الهرم السلطوي. ولذلك سارعت تلك الأطراف المتضررة من صعود الحركة (برنامج المقاومة) إلى محاولة تثبيت الواقع السياسي الأوسلوي بإحدى طريقتين أو كليهما معاً:

الطريقة الأولى: محاولة إقناع حركة حماس، ترغيباً وترهيباً، بضرورة تغيير موقفها السياسي بما يتساوق مع شروط الرباعية، الداعية إلى الاعتراف بالاحتلال، الاعتراف بالاتفاقيات السياسية الموقعة، ونبذ العنف (أي التخلي عن المقاومة)، أي دعوة حماس للنزول عن شجرتها لتستظل بظلال أوسلو حتى تصبح الحركة طرفاً فلسطينياً مقبولاً من المجتمع الدولي.

الطريقة الثانية: العمل على تشويه الحركة، وإفشال تجربتها من خلال افتعال

⁷⁹ كاتب فلسطيني مقيم في دمشق.

مجموعة من الأزمات السياسية، والاقتصادية، والأمنية.. لإسقاطها وإقصائها عن الحكم.

هذا الحال أفرز واقعاً معقداً أمام حركة حماس حديثة العهد والتجربة بإدارة السلطة السياسية والحكومة الفلسطينية، ووضعها أمام جملة من الأزمات الموروثة عن الحكومات السابقة، بالإضافة إلى التصدي لأزمات مفتعلة لاحقاً؛ فمنذ اللحظة الأولى لتسلمها السلطة تعرضت الحكومة ووزراؤها للعزلة السياسية، والحصار الاقتصادي، وتفاقم الوضع الأمني الداخلي المصاحب لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الضفة والقطاع.

ورغم حجم الضغوط تلك، فيمكن القول إن حركة حماس والحكومة الفلسطينية، استطاعت الصمود وعدم التنازل سياسياً عن الثوابت الوطنية، وبالتالي عدم الاستجابة لشروط الرباعية، إضافة إلى النجاح النسبي في إحداث اختراقات سياسية في جدار العزلة السياسية، من خلال التواصل مع العديد من الدول العربية والإسلامية مثل: مصر، والسعودية، وسورية، وقطر، والسودان، واليمن، وإيران، وماليزيا، وإندونيسيا.. بالإضافة إلى مدّ جسر العلاقة مع روسيا، وبعض النظم الغربية والأجنبية، وإن بشكل غير مباشر مثل: بريطانيا، وفرنسا، وسويسرا، والدانمارك، وجنوب إفريقيا..

في الاتجاه ذاته سجلت الحركة والحكومة نجاحاً ضعيفاً في كسر الحصار الاقتصادي، الذي شاركت فيه أطراف فلسطينية وعربية لم ترغب في نجاح التجربة الإسلامية في فلسطين؛ خوفاً من انتقال التجربة إلى الجوار العربي، هذا ناهيك عن الضغط الأمريكي المباشر الذي حال دون وصول المساعدات العربية (نحو 50 مليون دولار) المقررة في قمة الرياض آذار/ مارس 2007.

ويبدو أن الحكومة الفلسطينية وحركة حماس، قد تفاجأتا بحجم الحصار وقساوته، ولم تتوقعا مدى العجز والوهن العربي، نتيجة سوء تقدير مسبق عوّل كثيراً على العمق العربي والإسلامي الرسمي، في دعم الشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة.

أما على مستوى الملف الأمني الداخلي، والذي نحن بصدد الحديث عنه، فالحال كان أسوأ من المتوقع، حيث انزلت الحركة نفسها في شرك الاضطراب الأمني الداخلي المعد لها من قبل أطراف رافضة للتعامل مع نتائج الانتخابات التشريعية. وقبل الحديث عن التقييم واستشراف مستقبل الوضع الأمني الداخلي في الضفة والقطاع، لا بدّ من الحديث أولاً عن مسار وخط الأحداث، التي أوصلت الساحة



الفلسطينية إلى هذا المستوى المتدني أمنياً، ومن ثم استنباط أسباب تفاقم وتدهور الوضع الأمني الداخلي، في محاولة لتشخيص الظاهرة سعياً للوصول إلى الحقيقة التي تعيننا على استكشاف المستقبل المنظور.

مظاهر الاضطراب الأمني والصدام الداخلي:

ظاهرة الفلتان الأمني، هي ظاهرة لازمت معظم الحكومات الفلسطينية السابقة، وصولاً إلى الحكومة التي شكلتها حركة حماس، أي أن الظاهرة لم تكن وليدة فوز حركة حماس في الانتخابات، ولكن الملاحظ أن هذه الظاهرة قد تفاقم بعد تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية، فقد شهدت الساحة الفلسطينية في الأشهر الأولى من عمر الحكومة الفلسطينية العاشرة إرهابات وإرهابات ومقدمات سلبية لعظيم ما، يحضر له من صدامات داخلية أودت فيما بعد، بسقوط عشرات القتلى، ومئات الجرحى من الفلسطينيين على أيد فلسطينية.

ومن المقدمات التي أجمت التوتر ومهدت للفتنة الداخلية بين حركتي فتح وحماس، وبين الرئاسة والحكومة، بروز ما عُرف بصراع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة منذ الأيام الأولى لفوز حركة حماس في الانتخابات، وفي هذا السياق يمكن رصد مجموعة من القرارات الأمنية والإجراءات السياسية التي رفعت من مستوى التوتر والاضطراب على الساحة الفلسطينية، على النحو التالي:

● في 2006/1/28، أي بعد يوم واحد من إعلان نتائج الانتخابات، عقد الرئيس أبو مازن اجتماعاً لنقل مسؤولية ثلاثة أجهزة أمنية من الحكومة إلى الرئاسة. مع العلم أن الأجهزة الأمنية الثلاثة وهي الأمن الوقائي، والشرطة، والدفاع المدني كانت أصلاً من صلاحيات وزارة الداخلية في الحكومة السابقة.

● في 2006/2/13، انعقد المجلس التشريعي المنتهية ولايته في جلسة استثنائية لنقل مجموعة من الصلاحيات للرئيس أبو مازن، وقد تم ذلك بإصدار قانون يمنح الرئيس محمود عباس صلاحية إنشاء المحكمة الدستورية برئيسها وقضااتها، وكان الوضع السابق يشترط تصديق البرلمان على ذلك التشكيل، الأمر الذي يعني أن القرار سلب المجلس التشريعي اختصاصه ووضع الأمر كله بيد الرئيس. كما شملت المراسيم الرئاسية أيضاً، التي صادق عليها المجلس التشريعي، مرسوماً يقضي بتعيين رئيس لديوان الموظفين

تابع للرئاسة، وهو ما يمنح الرئيس، ومن خلفه حركة فتح، السيطرة على قطاع الموظفين. ومن المفارقة أن الرئيس محمود عباس خاض صراعاً مع الرئيس الراحل ياسر عرفات سنة 2003 لتحويل منصب رئيس ديوان الموظفين من سلطة الرئيس إلى سلطة رئيس الوزراء.

● في 2006/3/24، يقرر الرئيس محمود عباس إنشاء هيئة للإشراف على المعايير برئاسة السيد صائب عريقات، بعد أن كانت من صلاحيات الحكومة.

● في 2006/4/6، يقرر الرئيس محمود عباس تعيين السيد رشيد أبو شباك مديراً عاماً للأمن الوطني، دون التشاور مع الحكومة أو وزير الداخلية. مع العلم أن القانون الأساسي ينص على أن الرئيس يصادق على من ينسبه وزير الداخلية لهذا المنصب، ولا يعطي صلاحية التعيين للرئيس دون موافقة وزير الداخلية والحكومة. الأمر الذي يعني مزيداً من السيطرة على الأجهزة الأمنية، التي هي في عمومها مشكلة من عناصر منتمية أو مؤيدة لحركة فتح، وذلك حسب سياسة التوظيف التي كانت قائمة سابقاً.

● في 2006/4/21، يصدر الرئيس أبو مازن مرسوماً بإلغاء قرار وزير الداخلية الصادر في 2006/4/20، والموافق عليه من الحكومة، والقاضي باستحداث القوة التنفيذية، وهي وحدة أو تشكيل من المقاومين المنتمين لجميع التنظيمات الفلسطينية لمساعدة جهاز الشرطة في ضبط الأمن المنفلت في قطاع غزة. كما ألغى مرسوم الرئاسة قراراً لوزير الداخلية بتعيين الشهيد جمال أبو سمهدانة، قائد المقاومة الشعبية في حينه، مراقباً عاماً في وزارة الداخلية، وذلك بذريعة أن الحكومة لا تملك الصلاحيات، وأن ذلك من صلاحيات الرئيس فقط. مع العلم أن منصب المراقب العام في وزارة الداخلية لم يكن من ابتكار الحكومة الحالية، بل إن هذا المنصب كان قد استحدث من قبل حكومة فلسطينية سابقة، وشغله سمير المشهراوي عندما كان محمد دحلان وزيراً للأمن الداخلي، في حكومة شكلها السيد محمود عباس في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات.

لقد كان لمرسوم الرئيس عباس القاضي بإلغاء تشكيل القوة التنفيذية، التي شكلها وزير الداخلية سعيد صيام على خلفية تمرد قادة الأجهزة الأمنية، وعدم إنفاذهم لقراراته وتوصياته، أثر كبير في تأزم الوضع الأمني، حيث ازدادت مظاهر



الفلتان الأمني، والقتل، والخطف للضغط على الحكومة لحلّ القوة التنفيذية التي حُمّلت وزر التوتر وتفاقم الاضطراب الأمني، حتى بلغ الأمر ببعض منتسبي الأجهزة الأمنية الاعتداء على مقرّ المجلس التشريعي في غزة، والتهجم على المؤسسات العامة والحكومية، وإطلاق النار، وإحداث أضرار مادية في الممتلكات بداعي المطالبة بصرف الرواتب المتأخرة بسبب الحصار.

وفي هذا السياق نورد بعض الأحداث الدموية التي أعقبت قرار الرئيس إلغاء القوة التنفيذية، واعتبارها قوة غير شرعية، للدلالة على أن هناك أيد خفية كانت تعمل وتستغل الخلافات لتأزيم الوضع الأمني، ولوضع المزيد من العراقيل أمام وزير الداخلية لتعجيزه، وإفشال خطته في ضبط الأمن بالاستناد إلى القوة التنفيذية، ومن هذه الأحداث نذكر على سبيل المثال ما يلي:

- خروج مسيرات لبعض الموظفين المحسوبين على حركة فتح، تطالب الحكومة بتوفير الرواتب، رغم إدراك الجميع أن السبب في أزمة الرواتب هو الاحتلال والولايات المتحدة، وتخاذل بعض الأنظمة العربية.
- وقوع اشتباكات مسلحة بتاريخ 2006/5/8 بين عناصر من فتح وحماس، على خلفية اختطاف عناصر من فتح لأعضاء من كتائب القسام شرق مدينة خان يونس، المنطقة التي يحظى فيها العقيد محمد دحلان بنفوذ كبير، راح ضحيتها ثلاثة شهداء، وجرح 11 آخرين.
- استشهاد اثنين من كتائب القسام في غضون عشر ساعات فقط، الأول في غزة بتاريخ 2006/5/16، والآخر في مخيم جباليا بتاريخ 2006/5/17 وإصابة آخرين، على أيدي مسلحين مجهولين.
- محاولة اغتيال مدير المخابرات العامة اللواء طارق أبو رجب في مقره بتاريخ 2006/5/20، عبر عبوة ناسفة وضعت في مصعده الخاص، وخروج أصوات تتهم حماس بالمسؤولية مباشرة وقبل الشروع في التحقيق.
- محاولة اختطاف أخرى لأحد أعضاء حركة حماس، في قرية عيسان شرق مدينة خان يونس بتاريخ 2006/5/22، ومقتل أحد المهاجمين أثناء تصدي مجموعة من كتائب القسام للمهاجمين.

تلك الأحداث وغيرها كانت المهد لوقوع أحداث أكثر دموية بين حركتي فتح والأجهزة الأمنية من جهة، وبين حركة حماس والقوة التنفيذية من جهة أخرى؛ فمجموعات المصالح، المتضررة من فوز حماس، كانت معنية بتسخين الساحة، وخط

الأوراق، وممارسة الاستفزاز بحق القوة التنفيذية والحكومة، وذلك بالتقاطع مع الضغط السياسي والاقتصادي الخارجي المتمثل في الحصار. وهذا بدوره خلق أجواءً سلبية تعثرت على إثرها كل المحادثات واللقاءات حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، التي كان نجاحها معلقاً بشرط قبول حركة حماس لشروط الرباعية، التي تبناها الرئيس عباس أثناء الحوارات مع قيادة حركة حماس، إضافة إلى تعثر المحادثات بين حركتي فتح وحماس حول وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى)، التي نشرت في صحيفة القدس المقدسية في 2006/5/11، والتي كادت المحادثات حولها، والخلافات حول العديد من نقاطها أن تفتح باب الصدام على مصراعيه، بسبب إصرار الرئيس عباس على قبول الوثيقة كما هي دون تعديل، وإلا التهديد بإجراء استفتاء عام لم يحظ بالإجماع الوطني.

وبعد أن تمّ التوافق الفلسطيني حول صيغة معدلة لوثيقة الوفاق الوطني، ودارت عجلة الحوارات الوطنية مسرعة نحو تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ومتخطية العديد من المعوقات والعقبات، أعلن الرئيس عباس فجأةً ودون مقدمات، عقب لقائه وزيره الخارجية الأمريكية السيدة كوندوليزا رايس في أريحا في 2006/11/30، عن وصول الحوار الفلسطيني إلى "طريق مسدود"، ومن ثم أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية توصية للرئيس عباس بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، كانت بمثابة الشرارة التي أذنت باندلاع موجة عارمة من الفوضى والأحداث، التي استهدفت المؤسسات والمرافق العامة، والعديد من الوزراء والنواب المنتميين لحركة حماس على النحو التالي:

- خروج مئات من مسلحي ومنتسبي الأجهزة الأمنية، وبعض المندسين إلى الشوارع يغيثون فساداً بالاعتداء على المقار الرسمية والعامة والمجلس التشريعي، وإطلاق النار بدعوى المطالبة بتوفير الرواتب.
- إطلاق النار على وزير الداخلية سعيد صيام في غزة بتاريخ 2006/12/10.
- مهاجمة النائب محمد شهاب النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس أثناء مرور سيارته في جباليا بتاريخ 2006/12/12.
- مقتل ثلاثة أطفال من أبناء العقيد بهاء بعلوشة ومرافقهم أثناء توجيههم إلى المدرسة بتاريخ 2006/12/13، واتهام حماس بالمسؤولية مباشرة عن مقتل الأطفال.



● إطلاق النار على وزير شؤون الأسرى والمحربين؛ السيد وصفي قبها في رام الله بتاريخ 2006/12/13.

● اغتيال القاضي بسام الفرا بتاريخ 2006/12/13، وهو من أحد الدعاة المعروفين بانتمائهم لحركة حماس، على مدخل المحكمة في قرية بني سهيلا في خانينوس.

● محاولة اغتيال رئيس الوزراء السيد إسماعيل هنية بتاريخ 2006/12/14 أثناء دخوله معبر رفح، بعد عودته من جولة خارجية، أدت إلى استشهاد مرافقه الشخصي، وإصابة ابنه، ومستشاره الدكتور أحمد يوسف.

وبالنظر إلى تسلسل الأحداث وكثافتها، نلاحظ ملامح انقلاب أو محاولة تصفية للحكومة الفلسطينية بالقوة، الأمر الذي دفع حركة حماس والقوة التنفيذية إلى التصدي لهذه التحركات لوضع حد لهذا الانقلاب والفلتان الذي بات يهدد حياة الجميع.

وكان من نتائج هذا التدافع المسلح، والذي أبدت فيه حركة حماس إصراراً على إنهاء مظاهر التمرد والنيل من مثيري الفتنة، أن انبعثت قناعة لدى الرئيس عباس وقيادات الأجهزة الأمنية أن الانقلاب قد فشل، وأن الجمهور الفلسطيني مستاء من الأجهزة الأمنية وتصرفاتها، خاصة بعد أن أقدم حرس الرئيس عباس على حرق مكتبة الجامعة الإسلامية، وتدمير العديد من المرافق التعليمية فيها، إضافة إلى اعتداء بعض عناصر الأمن على مسجد الهداية في منطقة جباليا، وقتل بعض رواده دون سبب يذكر سوى التعبير عن بعض الحقد الذي يحرق صدور البعض.

هذه الأحداث الدموية التي خسر فيها الجميع، ولدت قناعة ما، لدى الرئيس عباس بأهمية الحوار بدلاً من الاقتتال، خاصة بعد أن أدرك الرئيس، بأن الاحتلال الإسرائيلي يتعامل معه كأداة أمنية دون أفق سياسي يذكر، وهذا ما عبّر عنه لقاء عباس - أولمرت الأول بعد اتفاق مكة، عندما خاطب أولمرت عباس بالقول: "لقد خنتني"، فأجابه عباس بأنك "خذلتني ولم تف بوعودك".

إذن هذه الأحداث قادت الطرفين حماس وفتح إلى اتفاق مكة، الذي أسس لمرحلة جديدة من العلاقة التي تمثلت في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

ما بعد اتفاق مكة:

تفاعل الشعب الفلسطيني باتفاق مكة، الذي أكد على حرمة الدم الفلسطيني وأوقف الاقتتال، وجمع الأطراف في حكومة وحدة وطنية.

لكن هذين الإنجازين على أهميتهما (وقف الاقتتال، وتشكيل حكومة الوحدة) لم يكونا كافيين لتثبيت وقف الاقتتال فيما بعد، لأنهما لم يستطعا تغيير القناعة، والموقف السياسي لدى الرئيس عباس وبطانته، وقيادات الأجهزة الأمنية، لإخراج حركة حماس من الحكم وإفشال أي حكومة تقودها حتى ولو كانت حكومة الوحدة الوطنية. بمعنى آخر فإن اتفاق مكة لم يكن سوى هدنة مؤقتة في قناعات الرئيس عباس وقيادات الأجهزة الأمنية.

يقودنا لهذا الاستنتاج مجموعة من القرائن التالية:

- عدم توقف وسائل الإعلام الفتاوية عن مهاجمة حركة حماس، والتشهير بها، وإثارة الجمهور ضدها بقطع النظر عن اتفاق مكة، الذي من المفترض أن ينهي حملات التشهير الإعلامي.
- ملاحظة الرئيس عباس في تعيين وزير الداخلية حيث رفض نحو ثمانية أشخاص رشحتهم حماس، وأخيراً وافق على اسم هاني القواسمي، وبعد الموافقة فاجأ عباس الجميع بقرارين مناقضين لروح اتفاق مكة، الأول: استحداث منصب مدير الأمن الداخلي، وتعيين رشيد أبو شباك في هذا المنصب، على الرغم من أن القانون الأساسي الفلسطيني ينص على أن وزير الداخلية هو قائد الأجهزة الأمنية. أما القرار الثاني: فكان إصدار عباس قراراً بتعيين محمد دحلان، المتهم الرئيسي بالمسؤولية عن الفلتان الأمني في قطاع غزة، مستشاراً للأمن القومي، وفي ذلك مخالفة للقانون الأساسي الذي يمنع الجمع بين الوظيفة العامة والنيابة في المجلس التشريعي، حيث أن دحلان ما زال يحتفظ بكل المنصبين معاً ولم يقدم استقالته من التشريعي. وبسبب ذلك فإن وزير الداخلية هاني القواسمي وجد نفسه مقيد الحركة ومعزولاً في وزارته لا يستطيع أن يواجه جهازاً أو ضابطاً إلا من خلال وبموافقة السيد رشيد أبو شباك، الذي عينه الرئيس عباس في منصب مدير الأمن الداخلي، هذا بالإضافة إلى عدم تمتع الوزير بالصلاحيات، في الوقت الذي تقوم فيه بعض الأجهزة الأمنية بإدخال السلاح دون علمه. كل هذه الأسباب وغيرها هي التي دفعت وزير الداخلية إلى تقديم استقالته فيما بعد.
- حين جرى التفاهم بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء هنية في بداية أيار/



مايو 2007، على تخفيف الحصار الذي تفرضه قيادات الأمن الفتاوية على وزير الداخلية، وعد الرئيس عباس بالنظر في موقع رشيد أبو شبك وصلاحياته، بالإضافة على الموافقة على إبعاد مدير الشرطة العميد علاء حسني على أن يشغل مكانه محافظ نابلس كمال الشيخ، ولكن أبا مازن ماطل في إنفاذ الاتفاق ولم يحدث أي تغيير.

● أثناء اجتماع عباس وهنية في 2007/5/9، تمّ الاتفاق على تشكيل قيادة مشتركة بإمرة وزير الداخلية، وبمشاركة القوة التنفيذية وحرس الرئاسة؛ لتنفيذ الخطة الأمنية التي قدمها وزير الداخلية القواسمي، ولكن بعد انفضاض المجتمعين فوجئ الجميع بانتشار كثيف للشرطة وقوات الأمن الوطني في شوارع غزة، بأمر من مدير الأمن الداخلي السيد رشيد أبو شبك، دون علم لوزير الداخلية أو رئيس الوزراء الأمر الذي عدّ إشارة سيئة تهدف إلى خلط الأوراق وإعاقة للخطة الأمنية الرامية لضبط الوضع الأمني.

وفي يوم الجمعة الموافق 2007/5/11، رفض رشيد أبو شبك إنفاذ الأوامر الموجهة من وزير الداخلية القواسمي إلى ضباط في الأجهزة الأمنية؛ للبدء في تنفيذ ما اتفق عليه في الخطة الأمنية التي لاقت موافقة الجميع بمن فيهم الرئيس عباس. وقد حدث ذلك التمرد على الأوامر من رشيد أبو شبك بموازاة إعطائه أوامر أخرى لبعض الضباط الموالين له بالتصعيد وإشعال نار الفتنة، حيث تمّ إطلاق النار على السيارة التي تقلّ القيادي في حماس السيد خليل الحية، والذي كان برفقة أحد ضباط الفريق الأمني المصري المتواجد في غزة، والذي أصيب في يده جراء إطلاق النار الكثيف بالقرب من مقرّ الجوازات، الأمر الذي أدى إلى الاصطدام وعودة موجة المواجهات الدموية من جديد.

ذلك دلّ على أن هناك نية مبيتة لإفشال اتفاق مكة، وإفشال محاولات ضبط الأمن، والإبقاء على حالة الفلتان الأمني في الشارع، خدمة للفتنة تحيط بالرئيس عباس، وخدمة لمجموعات المصالح السياسية والأمنية التي ترى في الاستقرار تهديداً لمستقبلها، ولتستقبل برنامجها المرتبط بقوى خارجية ترفض إفرزات صناديق الاقتراع، التي جلبت برنامج المقاومة إلى الصدارة، عبر آلية ديموقراطية نزيهة مارسها الشعب الفلسطيني، وشهد لها العدو قبل الصديق.

أسباب الفلتان والفوضى الأمنية:

عند النظر في أسباب الفلتان الأمني، وأسباب تصاعد وتيرته في السنة الأخيرة، نجد أنه يعود إلى عدة عوامل سياسية، وبنوية، واجتماعية.. على النحو التالي:

1. وجود مجموعات مصالح فلسطينية معنية بإثارة الفتنة:

وجود مجموعات سياسية وأمنية فتحاوية مستفيدة ومتنفذة تحيط بالرئيس عباس، وأخرى تقود الأجهزة الأمنية، لم يرق لها، ولم ترص عن نتائج الانتخابات، مما دفعها لمواجهة الواقع الجديد بأدوات غير ديموقراطية (أداة الفلتان الأمني والاضطراب الداخلي)، سعياً لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، يساعدها في ذلك حجم النفوذ الذي تتمتع به هذه المجموعات، وحجم الدعم السياسي والمادي الذي تتلقاه من جهات خارجية، تلتقي معها على الهدف نفسه. فمن المعلوم أن هناك عدداً كبيراً من الضباط والمسؤولين السياسيين - لا يتيح المقام لذكرهم - ضالعون في ملفات الفساد الإداري والمالي... وقد استغلوا مواقعهم في التغطية على ممارساتهم ومخالفاتهم القانونية والأخلاقية، وبالتالي فوز حركة حماس في الانتخابات على قاعدة برنامج المقاومة، وشعار التغيير والإصلاح، أثار الخوف لدى تلك المجموعات التي ترى في مشروع حماس السياسي والإصلاحي، سبباً لإغلاق أبواب الفساد المشرعة أبوابها، هذا إن لم يتعرضوا لملاحقة القضاء والمحاسبة القانونية.

ونشير هنا إلى ما أورده صحيفه الحقائق اللندنية 2006/5/27، نقلاً عن بعض الكوادر الفتحاوية في المكاتب المهنية الحركية في الضفة الغربية بقولها: "إن هناك قادة في الحركة [فتح]، من أعضاء اللجنة المركزية يسعون بشتى الوسائل لإفشال حركة حماس، وإسقاطها تمهيداً لعودتهم لسدة الحكم؛ خوفاً من فتح حكومة حماس بعض ملفات الفساد وكشف المتورطين فيها، إلى جانب العودة إلى فرض سيطرتهم على السلطة ومكتسباتها من جديد...".

ومن هنا فإن أداة الفلتان الأمني تستعمل من قبل هذه المجموعات للاحتفاظ بمواقعها وامتيازاتها، من خلال إشغال الحكومة عن فتح ملفات الفساد، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن أداة الفلتان الأمني وسيلة لإفشال تجربة حماس الإسلامية بفضّ الجمهور عنها، بعد تشويهها واتهامها بأنها عاجزة عن توفير الأمن الفردي والاجتماعي، والادعاء بأنها ضالعة في تهديد الأمن بعد النجاح في جرّها إلى شرك الاقتتال الداخلي، وهي الحركة التي اكتسبت شعبيتها بطهر سلاحها المقاوم.



وفي هذا السياق نشير إلى موقف النائب محمد دحلان - الذي تتهمه حماس، وقطاع عريض من الفلسطينيين بالمسؤولية عن إثارة الفوضى والفتنة الداخلية - عقب فوز حماس في الانتخابات، عندما قال بحضور عدد من الصحفيين في غزة: "أنا قاعد لهم لأربع سنوات وسأرخصهم خمسة بلدي... وحيات أبو كوكو إلي بيشارك في حكومة حماس سألعن سلسفيل أهله..." وفي تعليقه على مسألة المشاركة في حكومة وحدة وطنية مع حماس قال، حسبما نقلت عنه صحيفة الحياة 2006/1/30: "من العار على حركة فتح المشاركة في حكومة وحدة ائتلافية مع حركة حماس". وفي معرض تعليقه على محاولة اغتيال رئيس الوزراء هنية بتاريخ 2006/12/14 قال دحلان لتلفزيون فلسطين، عقب اتهامه بالمسؤولية عن محاولة الاغتيال: إن هذه المحاولة "شرف لا أذعيه". وفي تعليق لرئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف السيد فاروق القدومي 2006/12/16، فقد صرح عبر قناة الجزيرة الفضائية على مجرى الأحداث بالقول: "هناك عملاء لديهم مصلحة في تصعيد الخلافات في الساحة الفلسطينية".

2. تدخل جهات خارجية لتأجيج الاختلاف السياسي والاضطراب الأمني:

هناك جهات خارجية، خاصة واشنطن وتل أبيب، تسعى بشكل حثيث لتأجيج نار الفتنة الداخلية بتحريضها، ودعمها طرفاً على طرف. فقد تواترت المعلومات والمواقف المعلنة عن دعم واشنطن وتل أبيب للرئيس عباس والأجهزة الأمنية التابعة له، حتى يتسنى له التصدي لحركة حماس وإضعافها، فقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في مساء الجمعة الموافق 2006/12/15 عن عزمها توفير الدعم المالي الكبير لحرس الرئاسة الفلسطيني؛ مؤكدة أنها ستطلب ملايين الدولارات من الكونجرس الأمريكي لدعم حرس عباس، مرجحة أنها ستجد دعماً من الكونجرس لهذه الخطوة⁸⁰.

وفي وقت لاحق، صرح السيد شون ماكورماك الناطق باسم الخارجية الأمريكية: "الكونجرس وافق على تحويل 59 مليون دولار للأجهزة الأمنية الفلسطينية التابعة للرئيس عباس"⁸¹.

وفي تصريح للسيد أليستر كروك Alastair Crooke، المندوب الأمني السابق

⁸⁰ جاء هذا الموقف في ذروة التصعيد والاحتتال بين حركتي فتح وحماس الذي وقع قبل اتفاق مكة.

⁸¹ جريدة القدس العربي، لندن، 2007/4/12.

للاتحاد الأوروبي في القدس، قال: ”هناك وثيقة أمريكية أعدّها مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي السيد أبرامز إليوت؛ لإشعال الحرب بين حماس وفتح، ولتقوم فتح بالانقلاب على حماس“⁸².

هذا وكانت وسائل إعلام متعددة قد نشرت أن الولايات المتحدة ستدعم الرئيس عباس بنحو 86 مليون دولار لأغراض أمنية، فقد أوضحت وثائق نشرتها وكالة رويترز في شباط/ فبراير 2007:

أن برنامج المساعدات الذي تبلغ قيمته 86.4 مليون دولار سيوجه لتدريب 13,500 فرد...، وبموجب البرنامج الأمريكي سيخصص مبلغ 35.5 مليون دولار لتقديم معدات لمكافحة الشغب، ومعدات اتصال لنحو 8,500 فرد من قوات الأمن الوطني التابعة مباشرة للرئيس عباس، فيما يخصص مبلغ 15 مليون دولار لإنشاء وحدة جديدة من قوات الأمن الوطني تقدر بنحو 668 فرداً، وسيخصص أيضاً 25.9 مليون دولار لتقديم معدات غير قتالية لحرس الرئاسة التابع لعباس، والذي يتوقع أن يزداد قوامه إلى 4,700 فرداً.

وأكدت الوثائق أن ”هذه المشروعات يتمّ تطويرها بالتعاون مع مكتب رئيس السلطة الفلسطينية كما أنها تحظى بتأييد الحكومة الإسرائيلية“.

وفي أحدث ما نشر بهذا الصدد، نشير إلى الوثيقة التي مُنعت صحيفة المجد الأردنية من نشرها بأمر من السلطات الأردنية في 2007/4/30 والتي تتحدث عن خطة عربية أمريكية؛ لإشعال حرب أهلية فلسطينية بهدف إضعاف وتهميش دور الحكومة الفلسطينية وحركة حماس في الساحة الفلسطينية، مقابل تقوية مراكز ونفوذ الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، فيما يصرار بعد ذلك لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة تضمن الفوز لحركة فتح والرئاسة الفلسطينية.

وفي شهادة للسيد هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أثناء اجتماع اللجنة المركزية بتاريخ 2007/5/27، قال: ”إن الخوف هو من الأموال الأمريكية التي تدفع إلى بعض (عليت) فتح“ (مستخدماً كلمة عبرية ”عليت“ وهي تعني القادة أو رفيعي المستوى)⁸³.

⁸² جريدة السبيل، الأردن، 2007/1/30، نقلاً عن قناة الجزيرة الفضائية.

⁸³ موقع أخبارنا الإلكتروني؛ وجريدة الحقائق، لندن، 2007/5/27.



3. الولاء السياسي للأجهزة الأمنية:

لقد أنشئت الأجهزة الأمنية الفلسطينية منذ البدء، وفي عهد الرئيس الراحل أبو عمار، على الولاء المطلق له ولحركة فتح، ولذلك كان التوظيف والتنسيب لهذه الأجهزة يتمّ عبر الفرز السياسي. ففي مقابلة مع السيد هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عبر قناة الجزيرة الفضائية، وفي برنامج بلا حدود بتاريخ 2007/1/9، فقد أكد الحسن أن "95% من تشكيل السلطة الماضي كان فتحاويًا". وهذا بدوره أحدث خللاً في المؤسسة الأمنية التي أضحت تمثل تياراً سياسياً، وتعبّر عن مصالح حزبية ضيقة، وتسبب في تمرد العديد من الضباط على تعليمات وقرارات وزارة الداخلية بقيادة سعيد صيام، ومن ثم الوزير هاني القواسمي الذي لا ينتمي لأي حزب سياسي. أضف إلى ذلك أن الأجهزة الأمنية يتنازعها محاور داخلية تحاول كل منها السيطرة، فلمعت أسماء وأضحت أشهر من أي شخصية سياسية عامة كالسيد محمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائي سابقاً، والسيد رشيد أبو شبك مدير الأمن الداخلي، والسيد علاء حسني مدير الشرطة... إلخ، وأصبح لهؤلاء القول الفصل في العديد من القضايا الأمنية والسياسية على حدّ سواء، وهذا ما جعل تلك الأجهزة محط اهتمام لقوى خارجية مثل تل أبيب، وواشنطن، وبروكسل، وحتى بعض العواصم العربية كالقاهرة، وعمان.

4. استمرار الحصار الاقتصادي:

كان للحصار الاقتصادي المضروب على الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع أثر كبير في توتير الأجواء الأمنية الداخلية؛ فالعوز والفقر دفع ببعض ضعاف النفوس إلى السرقة، والسطو المسلح، واقتراف جرائم قتل أحياناً، مما عزز ثقافة الثأر العائلي والاجتماعي في ظل غياب أو ضعف القضاء. هذا بالإضافة إلى أن بعض المجموعات الصغيرة المسلحة، انحرفت بوصلتها وأصبحت تعمل أحياناً لصالح بعض العائلات، أو بعض الأطراف، أو لصالح جنيتها المال في ظل انتشار الفوضى والفقر، وذلك كما حدث مع مجموعة ممتاز دغمش (جيش الإسلام) التي اختطفت الصحافي البريطاني آلن جونستون وتطالب بفدية تقدر بملايين الدولارات. الأكثر من ذلك، أن هذا الحصار وفرّ الذريعة لمجموعات المصالح والمنتفذين لرفع أصواتهم، واتهام ومهاجمة الحكومة خدمة لأغراض سياسية، إلى درجة التمرد، ودفع بعض مسلحي الأجهزة الأمنية لإثارة الفوضى والفتنة بحجة المطالبة بالرواتب، الأمر الذي مهد لإثارة الفتنة الداخلية.

5. ضعف شخص الرئيس الفلسطيني محمود عباس:

كان ضعف شخصية الرئيس عباس سبباً غير مباشر في استقواء وتمرد بعض مسؤولي وضباط الأجهزة الأمنية على الأوامر العليا، وتحفيزهم على لعب أدوار مشبوهة؛ فقد ذكرنا سابقاً الاتفاق بين عباس - هنية في أيار/ مايو 2007 على عزل قائد الشرطة علاء حسني استبداله بمحافظ نابلس السيد كمال الشيخ، وعدم التزام علاء حسني بالقرار وبقائه في منصبه على أعين القوم. أضف إلى ذلك أن الرئيس عباس نفسه لجأ إلى الاستقواء ببعض مسؤولي الأجهزة الأمنية ذوي النفوذ القوي، كتعيينه للسيد رشيد أبو شباك مديراً للأمن الداخلي، وتعيينه للنائب محمد دحلان مستشاراً للأمن القومي، وإشراكه في العديد من المهام السياسية الأمر الذي أثار حفيظة واستنكار العديد من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، ورفضهم لسياسة عباس التي تعطي دحلان أكثر مما يستحق.

6. إنشاء القوة التنفيذية:

بسبب تمرد ضباط الأجهزة الأمنية على أوامر وتعليمات وزير الداخلية السابق سعيد صيام، ومن ثم مشاركة المئات من منتسبي الأجهزة الأمنية في الفلتان الأمني بأوامر وتوجيهات من بعض المسؤولين، اضطر الوزير صيام إلى استحداث وحدة جديدة من كافة فصائل المقاومة (القوة التنفيذية): لمساعدة جهاز الشرطة في ضبط الأمن، وتنفيذ القوانين المرعية. لكن هذه الخطة ووجهت بالرفض من الرئيس عباس، ومسؤولي حركة فتح، والأجهزة الأمنية، إذ عدّوها تنقافاً على الأجهزة الأمنية القائمة، فأصدر الرئيس عباس مرسوماً في 2006/4/21 يلغي فيه قرار وزير الداخلية الصادر في 2006/4/20 القاضي بتشكيل القوة التنفيذية والموافق عليه من الحكومة، وبالتالي نشأت أزمة جديدة بين الرئاسة والحكومة وجدل حول الصلاحيات بين الطرفين.

هذا الواقع بدأت تستغله مجموعات المصالح باتجاهين، الأول: تصعيد حجم الفوضى والاعتداءات على المؤسسات العامة والخاصة، وصولاً إلى التصادم مع عناصر القوة التنفيذية، واتهامها بالاعتداء على عناصر الأجهزة الأمنية الأخرى، وتحميلها المسؤولية عن الفوضى عبر وسائل الإعلام الخاصة والرسمية، التي تسيطر عليها حركة فتح، بهدف تشويهها والضغط على الحكومة للتراجع عن قرارها بتشكيل تلك القوة. الاتجاه الثاني: تحريض الرئاسة الفلسطينية على القوة التنفيذية، وتصويرها



على أنها خطوة ضدّ الرئيس ولسحب البساط من تحت أقدامه بصفته رئيساً لمجلس الأمن القومي. وقد بلغ مستوى التحريض والهجوم على القوة التنفيذية بأن طالب نائب رئيس الوزراء ورئيس كتلة حركة فتح في المجلس التشريعي النائب عزام الأحمد أثناء الصدامات الأخيرة بغزة في أيار/ مايو 2007 "بحل القوة التنفيذية بسبب انتهاكها لأوامر أصدرها الرئيس عباس"، في الوقت الذي تعرض فيه خمسة من القوة التنفيذية للإعدام على أيد قوات الـ 17 التابعة للرئاسة، وتعرض فيه موقع تابع للتنفيذية في رفح بتاريخ 2007/5/18 للقصف من طائرات حربية إسرائيلية أودت بحياة 15 شهيداً من التنفيذية وإصابة العشرات.

7. الموقف الرمادي للفصائل الفلسطينية:

مع أن الفلتان الأمني أصبح ظاهرة مشخّصة من قبل المراقبين، وأضحى معلومةً أسبابه وأهدافه، ومعلوم من يقف وراءه إلا أن الفصائل الفلسطينية بشكل عام اتخذت موقفاً بين المتفرج أو الوسيط أو الشامت أحياناً، رغم أن لظاهرة الفلتان الأمني انعكاسات كارثية على الجميع، وعلى الشعب الفلسطيني بوجه الخصوص. هذا الموقف الرمادي للفصائل شجع مجموعات المصالح على المزيد من البغي، واقتراف الحماقات والمضي قدماً بمخططاتهم، مما أضّرّ بجميع الأطراف وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني، الذي يستحق موقفاً أكثر شجاعة من هذه الفصائل، التي كان من واجبها أن تتوسط لحل الإشكال، ولكن عندما يتمادى طرف في غيه، كان عليها أن تقف موقفاً وطنياً في كشف الحقيقة أمام الجمهور، وتحميل المسؤولية لمن يستحق دون خوف أو تردد.

خلاصة وتقييم:

الفلتان الأمني ظاهرة سابقة على فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وهي ناتجة عن أسباب بنيوية تتعلق بتركيبة الأجهزة الأمنية، وارتباطها بمجموعات مصالح أمنية وسياسية مرتبطة بأجندات خارجية. أما الازدياد في مستوى التآزم والتعقيد في الملف الأمني إثر فوز حركة حماس في الانتخابات وتشكيلها الحكومة، فهو ناتج عن التحريض الرامي لإثارة الفتنة الداخلية، بغية شلّ عمل وزارة الداخلية وتشويهه، ومن ثم شلّ عمل الحكومة الفلسطينية وإفشالها؛ فالملف الأمني هو جزء من منظومة معوقات وأزمات تواجهها الحكومة

الفلسطينية، وبالتوازي مع الملف الأمني هناك حصار سياسي للوزراء الذين ينتمون أو ترشحهم حركة حماس، بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي المستمر منذ أكثر من 15 شهراً.

ويمكن القول إن الملف الأمني هو ملف مسيّس داخلياً وخارجياً، وهو يتحرك بأجندة مشتركة بين مجموعات مصالح فلسطينية سياسية وأمنية، وأطرافاً عربية، وأخرى دولية اجتمعت على هدف إسقاط الحكومة الفلسطينية، وتغيير قناعات الشعب الفلسطيني، التي عبر عنها ديموقراطياً عبر صناديق الاقتراع باختياره لبرنامج المقاومة.

أما تقييم تجربة حماس كحكومة في إدارتها للملف الأمني الداخلي، فهي مسألة معقدة، لأن التقييم بحاجة إلى معايير علمية تتعلق بالإدارة، والإمكانات المادية، والعنصر البشري، والزمن، والسياسات العامة... إلخ، ومن العسير إسقاط تلك المعايير على الحالة الفلسطينية؛ لأنها حالة استثنائية غير مستقرة لعدة أسباب أهمها:

- أن الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال.
- أن هناك تدخلات خارجية مباشرة مؤثرة مادياً وسياسياً.
- أن المشهد في فلسطين يمثل فسيفساء فصائلية، وبرامج سياسية متقاربة أحياناً ومتعارضة أحياناً أخرى، بالإضافة إلى الموروث الاجتماعي المتأثر بعوامل ضغط الاحتلال عبر عشرات السنين.

لكن ذلك لا يحول دون النظر والتقييم "السياسي" لأداء الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، وفي هذا الصدد يمكننا رصد مجموعة من الملاحظات والقرائن المتعلقة بسلوك الحركة والحكومة، التي أثرت سلباً على الملف الأمني الداخلي على النحو التالي:

1. حركة حماس وحكومتها تعاملتا في البدء مع تعقيدات الملف الأمني الداخلي، وخاصة المؤسسة الأمنية بشيء من التبسيط السياسي أو حسن النية إن صحّ التعبير، وهذا عائد إلى حداثة التجربة في السلطة، وعدم الدراية بخفايا المؤسسة الأمنية، الأمر الذي أغرى وساعد العديد من الأطراف لحفر المزيد من المعوقات أمام وزير الداخلية الجديد.
2. إن وزارة الداخلية والحكومة الفلسطينية لم تكن حاسمة في فتح ملفات



الفساد، ومحاسبة المسؤولين عنها أمام القضاء والمجلس التشريعي، وهذا أعطى زمام المبادرة لمجموعات المصالح بالتصدي للحكومة، وإثارة الأزمات الواحدة تلو الأخرى في وجهها.

3. الأمر الآخر والأهم أن حركة حماس جُزّت، وإن بالإكراه، إلى شرك الاقتتال الداخلي، وهذا ما سعى إليه الطرف الآخر المسؤول عن الفوضى والفلتان الأمني، حيث أصبحت الحركة والحكومة جزءاً من الظاهرة والمشكلة وإن بقراءة سطحية للأزمة العميقة.

4. توقفت حركة حماس عن الفعل العسكري المقاوم ضدّ الاحتلال الإسرائيلي منذ اتفاق القاهرة في آذار/ مارس 2005 حتى الآن (تموز/ يوليو 2007)، في الوقت الذي دخلت فيه الاقتتال الداخلي، الأمر الذي عرّض مصداقية الحركة للخدش، والتشوه في نظر قطاع من الجمهور الفلسطيني، وهذا كان له دور سيكولوجي مؤثر في إدارة الملف الأمني، حيث أصبح التفسير الشائع؛ أن حماس وحكومتها تقاتل من أجل المصالح الحزبية، وليس من أجل أمن المواطن وتحرير الأرض من الاحتلال. وهذا هو السبب الرئيس الذي دفع الاحتلال الإسرائيلي لعدم الردّ في كثير من الأحيان على الصواريخ الفلسطينية التي سقطت على المستوطنات المحاذية لغزة، وذلك حتى يستمر الاقتتال الداخلي ولا يتوحد الفلسطينيون على عدو خارجي.

الآن يقف الفلسطينيون بخوف وحذر مما قد يحمله المستقبل القريب، بعد أن انتهكت حرمة اتفاق مكة، الذي شقّ اسمه من قداسة المكان وحرمته.

والآن تتداعى الأطراف الفلسطينية، وتتوسط بعض الأطراف العربية كمصر عليها تنجح في لمّ الشمل الوطني للإخوة في حركتي فتح وحماس، فهل تنجح تلك المساعي؟ وهل تتغلب الحكمة ولغة العقل على صوت السلاح؟.

من خلال تتبع مسيرة الأحداث، ومن خلال رصد مواقف الأطراف المعنية فلسطينياً، وعربياً، ودولياً نخلص إلى أن المستقبل المنظور يحمل نذراً وتصورات سلبية لواقع الأمن الداخلي الفلسطيني ولعموم القضية، وليس من المستبعد أن تشهد قادم الأيام صدمات أكثر عنفاً ودموية، لأن هناك أطرافاً فلسطينية وبالتحديد في حركة فتح (مسؤولين سياسيين وأمنيين) ما زالت تراهن على إسقاط الحكومة الفلسطينية، وإقصاء حركة حماس عن الحكم ولو بالقوة المسلحة، في الوقت الذي يلقي فيه هؤلاء

دعماً سياسياً، ومادياً، وعسكرياً من أطراف خارجية عربية وغربية، ما زالت تصرّ على استمرار الحصار السياسي والاقتصادي لإنهاء التجربة السياسية الإسلامية في فلسطين.

في الختام يبقى القول إنه ليس ذنب حماس أنها فازت في الانتخابات التشريعية، وليس ذنبها أنها ورثت حالة أمنية سيئة وأجهزة أمنية مسيّسة تعاني من الفساد، ولكن ذنبها أنها تحولت أو أصبحت "حكومة" فلسطينية مسؤولة تحت الاحتلال، وهذا يقودنا إلى أن مشروع السلطة الفلسطينية بالمواصفات التي هي عليه مسألة فيها نظر...، ويقودنا أيضاً إلى أن النجاح في الجمع بين المقاومة والسلطة تحت الاحتلال مسألة فيها نظر أيضاً.